بحث مع سفراء الدول دائمة العضوية ودول الخليج والاتحاد الأوروبي سير تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية

نائب الرئيس: ينبغي تجاوز تأثيرات التعبئة الإعلامية الخاطئة من أجل تعزيز السلام والوئام

السفراء يؤكدون وقوف بلدانهم إلى جانب أمن واستقرار ووحدة اليمن

■ صنعاء/سبأ

التقى الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية أمس سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وسفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن.

وجرى في اللقاء مناقشة طبيعة سير تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وما أنجز في طريق ذلك حتى الآن وكذلك مناقشة نتائج زيارة سفراء الدول دائمة العضوية إلى مدينة تعز وكذلك زيارة سفراء الاتحاد الأوروبي لمدينة عدن.

حيث تحدث سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فايرستاين حول طبيعة اللقاءات التي تمت هناك وتحديد المهام والقرارات الواجب اتخاذها من أجل إحلال الأمن والهدوء والاستقرار في مدينة تعز والمضي قدماً صوب ترجمة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة..مشيراً إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة التي تهيئ لذلك من مختلف الجوانب .

كما تحدث رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن السفير ميكليه سيرفونيه دورسو عن زيارة السفراء الأوروبيين إلى مدينة عدن وطبيعة اللقاءات التي تمت هناك بعض القيادات السياسية والانطباعات التي خرج بها وفد السفراء..لافتاً إلى ضرورة إجراء المعالجات الواسعة التي تكسب الجميع الثقة بالمضي صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ المرتكز على بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وكذلك العمل على كل ما يشجع القوى السياسية على التفهم والاندماج، مع التأكيد أن المجتمع الدولي مع أمن واستقرار ووحدة اليمن ويدعم كافة الإجراءات التنفيذية للمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة على ارض الواقع.

وأضاف السفير الفرنسي فرانك جولي وكذا سفير المملكة المتحدة البريطانية جون ويلكس بعض الملاحظات فيما يخص طبيعة الإجراءات والقرارات المطلوبة الواجب اتخاذها في طريق حشد الإمكانيات والتضامن والتكاتف الوطني الهادف في الأساس إلى إخراج اليمن إلى بر الأمان .

فيما أكد سفير المملكة العربية السعودية علي محمد الحمدان، وسفير سلطنة عمان عبدالله بن حمد البادي أهمية التعاون والتضامن بكافة أشكاله وصوره السياسية والاقتصادية والمعنوية مع اليمن خصوصا في هذه الظروف الصعبة .

مشيرين إلى طبيعة تلك المساعدات عن طريق الصناديق المنشأة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والدول المانحة ومقترحها لعقد مؤتمر في العاصمة السعودية الرياض من اجل هذا الغرض .

وفي اللقاء وزع سفير الولايات المتحدة الامريكية نسخة برنامج عمل لكل السفراء الحاضرين في هذا اللقاء يتضمن كيفية توزيع المهام ومعالجة القضايا بمختلف جوانبها وذلك في إطار الشراكة والتعاون البناء الذي يبذله الجميع في سبيل خروج اليمن من الازمة والعبور إلى المستقبل المنشود .

وقد عبر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية عن بالغ شكره وتقديره الجزيل للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن، والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي،على ما بذلوه من جهود حثيثة في سبيل حل الأزمة وإيجاد المخارج التي تحفظ لليمن الأمن والاستقرار والوحدة ونهجه الديمقراطي والعبور إلى المستقبل عبر الحوار الوطني الشامل وصولا إلى انتخابات رئاسية ونيابية توافقية مبكرة وفقا للآلية المزمنة وبما يضمن تنفيذ كافة بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

وأشار الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية إلى أن الأشهر العشرة الماضية في ظل الأزمة الطاحنة التي عصفت باليمن كانت هناك تعبئة خاطئة كرسها كل طرف وكل حزب لصالحه ضد الطرف الآخر بمختلف الأشكال، الإعلامية والدعاية المرئية والمسموعة والمطبوعة، وكذلك المنابر والحشود الجماهيرية في يوم الجمعة، وجاء التوقيع على المبادرة في لحظات صدامية وعنيفة كل من جانبه وهو ما يتوجب مراجعته وإعادة النظر في كل ما ينشر أو يقال من أجل السلام والوئام والخروج من المأزق وترجمة المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة .

وقال الأخ نائب رئيس الجمهورية: إن من يفكر أو تساوره أحلامه بمعارضة أو الخروج عن المبادرة الخليجية أو محاولة التأثير على سير تنفيذها فعليه أن يعلم انه سيكون منبوذا ومرفوضا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهذه إراده المجتمع الدولي تترجم عن طريق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والمحددة بقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ .

وجدد الأخ عبدربه منصور هادي تقديره وشكره للجميع لهذه الجهود العظيمة والحثيثة التي تبذل والتي أساسها التضامن نحو مساعدة الشعب اليمني وعبوره إلى شاطئ الأمان.

وافق على مشروع موازنة الانتخابات الرئاسية المبكرة

مجلس الوزراء يقر مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني

من اولويات مهام الحكومة:

- استعادة الخدمات الضرورية وفي مقدمتها الكهرباء والمشتقات النفطية وتوفير المواد الغذائية الاساسية وكسر الاحتكار
- إعادة إصلاح البنى التحتية التي تأثرت خلال فترة الأزمة السياسية
- تحديث السياسة الإعلامية والخطاب الإعلامي بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الإنتقالية
- العمل على تحسين مستوى الدخل وإيجاد فرص عمل للعاطلين وتقليص فجوة البطالة
- إنشاء صندوق خاص يتولى تقديم المساعدات الشهرية لأسر الشهداء والجرحى والمصابين وتوفير منح علاجية لمن يحتاجون للعلاج في الخارج

■ صنعاء/سبأ

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، المقرر تقديمه إلى مجلس النواب.

حيث وافق المجلس على مشروع البرنامج المقدم من اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ لعام ٢٠١١م برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مع استيعاب الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس.

وكلف المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي وأمين عام مجلس الوزراء مراجعة مشروع البرنامج في ضوء الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس وإعداده بشكله النهائي لعرضه على مجلس النواب وتجهيز وتوفير النسخ الكافية من البرنامج ومتابعة تسليمها إلى مجلس النواب.

كما كلف رئيس مجلس الوزراء بعرض البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني على مجلس النواب وفقا للإجراءات المحددة في الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وأكد المجلس على جميع الوزارات ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية المستقلة كل فيما يخصه بإعداد خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٢م في ضوء البرنامج العام للحكومة مع تحديد زمن عرض كل موضوع على حدة ورفعها إلى المجلس خلال اسبوع من تاريخه، إضافة لما تضمنه البرنامج العام للحكومة ومصفوفة المهام ورفعها إلى مجلس الوزراء خلال اسبوعين، على ان يتولى امين عام مجلس الوزراء متابعة ذلك وموافاة المجلس بالنتائج.

وينطلق مشروع برنامج عمل الحكومة من الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، مسترشداً بمشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م، ويستهدف جملة من الأولويات التي ستنهض بها الحكومة خلال الفترة الانتقالية، انطلاقا من الوعي بجملة التحديات التي تجابه الوطن في هذه المرحلة.

ففي المجال السياسي واستعادة الاستقرار السياسي والأمني ستعمل الحكومة خلال الفترة المحددة لها في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية،على توظيف كافة إمكانياتها، وحشد كافة الجهود الوطنية من أجل استعادة الاستقرار السياسي والأمني، وتهيئة المناخات أمام تحقيق الانتقال السلمي والآمن للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وتلبية المتطلبات المشروعة للشباب في المرحلة ومواجهة التحديات والمشاكل المركبة ووضع الحلول والمعالجات لتجاوزها أو الحد من آثارها على المجتمع والتنمية الشاملة في اليمن.

وتضمن في الجزء الاول منه السياسات الحكومية لتنفيذ آلية تنفيذ عملية انتقال السلطة في اليمن في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية وقرار مجلس الأمن رقم(٢٠١٤)، باعتباره خارطة طريق ملزمة وضرورية لعبور اليمن إلى مرحلة جديدة، يتحقق فيها التغيير الذي ينشده اليمنيون وفي المقدمة منهم الشباب، وستحرص الحكومة ضمن أولوياتها في هذا المجال، أيضاً، على إعلاء وتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد، في إطار نهج متكامل من المبادئ والإجراءات والممارسات المجسدة لهذه القيم والمعايير، على مستوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة، وجهازها الإداري والتنفيذي، وعلى مستوى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع، وبالمؤسسات الإقليمية والدولية، اضافة إلى تحسين البناء المؤسسي والتشريعي لبناء، منظومة النزاهة الوطنية التي ستعمل الحكومة على تنفيذها والتي من اهمها ضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة، ووضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن، اضافة إلى تنسيق العلاقات مع الجهات المانحة في المجال الإنساني، وكذا اتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد ٢١ فبراير ٢٠١٢م.

كما ستعمل الحكومة على تشكيل لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف وباقي أنحاء اليمن لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق وإطلاق نقاش مفتوح حول مستقبل البلاد والذي سيتواصل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإشراك الشباب في تقرير مستقبل الحياة السياسية، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة ودعم عمل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال لضمان إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وعودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية، اضافة إلى إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات وتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

فيما عرض الجزء الثاني من مشروع البرنامج للسياسات العامة والقطاعية لعمل الحكومة في الفترة القادمة، حيث ستعمل حكومة الوفاق الوطني على تنفيذ المهام المناطة بها في المرحلة الثانية من المرحلة الانتقالية لعملية انتقال السلطة في اليمن وفق عدد من السياسات العامة والقطاعية التي تمثل أولويات عملها لضمان معالجة الأزمة السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وذلك من خلال السياسات والإجراءات المستهدفة خلال الفترة القادمة.

وتوزعت محاور العمل على أحد عشر محوراً رئيسياً تتفرع عنها عدد من السياسات القطاعية وهي السياسات الاقتصادية وقطاع الحكم الرشيد والقطاعات الانتاجية، وقطاعات البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية والخدمات الحكومية الاخرى، اضافة إلى قطاعات شبكة الامان والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والتنمية المحلية والدفاع والامن والسلم الاجتماعي والسياسة الخارجية.

ففي المحور الأول الخاص بالسياسات الاقتصادية يركز البرنامج على عدد من السياسات الاقتصادية التي تدعم التعامل مع التحديات التي تواجه بلادنا، ورفع وتيرة الأداء الاقتصادي والتنموي ومعالجة آثار الأزمة في هذا الجانب وبمستوى يلبي تطلعات المواطنين في غد أفضل، وبناء الدولة المدنية الحديثة برؤية استشرافيَّة مستقبلية لاستخدام واستثمار أفضل المتاحات والإمكانيات من الموارد المحلية والإقليمية والدولية.

وتندرج ضمن هذا المحور الاهداف المطلوب تحقيقها في النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وقطاع المالية والقطاع النقدي والمصرفي، اضافة إلى التعاون الدولي في مجال التنمية وقطاع الاستثمار وبيئة أداء الأعمال.

اما محور قطاع الحكم الرشيد فتؤكد حكومة الوفاق الوطني على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتجعله ضمن الأولويات التي تسعى إليها من أجل تحقيق آمال المجتمع وتطلعاته في بناء الدولة المدنية الحديثة المرتكز على تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها، بما يؤدي إلى ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في القطاع العام، والتصدي للفساد، وإرساء قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الذي تنطلق منه اليمن نحو بناء الدولة المدنية الحديثة.

فيما أكد مشروع البرنامج في المحور الخاص إلى المستقبل الآمن والوصول إلى مشارف القرن الواحد والعشرين بما يتطلب ذلك من مواكبة ونهوض شامل ومشاركة واسعة وإصلاحات شاملة على مختلف المسارات وبما يضمن العدالة الاجتماعية الحقيقة وبحيث لا يوجد مكان للظلم أو الإقصاء .

وأشار الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية إلى أن الأشهر العشرة الماضية في ظل الأزمة الطاحنة التي عصفت باليمن كانت هناك تعبئة خاطئة كرسها كل طرف وكل حزب لصالحه ضد الطرف الآخر بمختلف الأشكال، الإعلامية والدعاية المرئية والمسموعة والمطبوعة، وكذلك المنابر والحشود الجماهيرية في يوم الجمعة، وجاء التوقيع على المبادرة في لحظات صدامية وعنيفة كل من جانبه وهو ما يتوجب مراجعته وإعادة النظر في كل ما ينشر أو يقال من أجل السلام والوئام والخروج من المأزق وترجمة المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة .

وقال الأخ نائب رئيس الجمهورية: إن من يفكر أو تساوره أحلامه بمعارضة أو الخروج عن المبادرة الخليجية أو محاولة التأثير على سير تنفيذها فعليه أن يعلم انه سيكون منبوذا ومرفوضا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهذه إراده المجتمع الدولي تترجم عن طريق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والمحددة بقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ .

وجدد الأخ عبدربه منصور هادي تقديره وشكره للجميع لهذه الجهود العظيمة والحثيثة التي تبذل والتي أساسها التضامن نحو مساعدة الشعب اليمني وعبوره إلى شاطئ الأمان.

وفي محور قطاعات البنية التحتية أوضح مشروع البرنامج أن من أولويات حكومة الوفاق الوطني العمل على معالجة كل ما يتعلق بإعادة إصلاح البنية التحتية التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترة الأزمة السياسية بالإضافة إلى ضرورة العمل على استكمال التشريعات اللازمة لمعالجة أوضاع القطاعات المختلفة للبنية التحتية.

اما محور تنمية الموارد البشرية فقد اعتبرت قضية التنمية البشرية من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها ، باعتبارها الركيزة الأساسية والقاعدة المتينة التي تنطلق منها التنمية الشاملة بمختلف أنواعها ، نظراً لما يمثله العنصر البشري من تحكم في رأس المال الاقتصادي ، وما تمثله الأجيال الصاعدة من تحكم في مقدرات الأمة ومستقبلها .

وشمل محور الخدمات الحكومية الاخرى الاولويات المستهدفة في قطاع الإعلام في الفترة الانتقالية الحالية وذلك من خلال العمل على تحديث السياسة الإعلامية والخطاب الإعلامي بما ينسجم مع متطلبات تنفيذ مهام والتزامات المرحلة الانتقالية، وكذا التنمية الثقافية وحماية التراث والأوقاف والإرشاد.

ولفت مشروع البرنامج إلى ما تسهم به قطاعات شبكة الامان الاجتماعي بمساراتها وروافدها المتعددة في التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل ، وخلق فرص عمل لاستيعاب كثير من العمالة، وتقليص فجوة البطالة التي تعاني منها بلادنا، ومن هذا المنطلق فإن حكومة الوفاق الوطني ستركز على تنمية هذا القطاع ودعمه من خلال المشاريع كثيفة العمالة والرعاية الاجتماعية وتوفير فرص العمل، اضافة إلى تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة.

وفي المحور الثامن الخاص بتمكين المرأة أكدت الحكومة انها ستولي هذا الموضوع جل اهتمامها بحيث تمثل قضية النوع الاجتماعي وتمكين المرأة أولوية خاصة في برنامج الحكومة انطلاقاً من أهمية الدور المنوط بالمرأة اليمنية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. مشيرا إلى أن الحكومة ستعمل على تعزيز مكانة المرأة وإزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركتها في جميع مناحي الحياة وتبني مفهوم العدالة بين الجنسين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

وركز مشروع البرنامج في محور التنمية المحلية على تطوير البنية التشريعية والتنظيمية وتعزيز القدرات المؤسسية في الوحدات الإدارية، وتقديم برنامج وطني متكامل للحكم المحلي في ضوء نتائج مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وفيما يخص محور الدفاع والأمن والسلم الاجتماعي أوضح مشروع البرنامج أن حكومة الوفاق الوطني تولي أجهزة الدفاع والأمن عناية خاصة لضمان الأمن والاستقرار والسكينة العامة والسلم الاجتماعي، وأن اهتمام الحكومة بهذه المؤسسة الوطنية يأتي باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق البناء والتنمية والاستثمار.. مبينا ابرز المهام في المرحلة القادمة لحكومة الوفاق الوطني في هذا المحور وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

ويؤكد مشروع برنامج حكومة الوفاق الوطني في محور السياسة الخارجية على تصدر أولويات تحركها الدبلوماسي مع علاقاتها بأشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق شراكة اقتصادية وجذب للاستثمارات وفتح الأسواق الخليجية أمام العمالة اليمنية، وتقديم المزيد من الدعم التنموي لليمن، خاصة وان دول مجلس التعاون هي الراعية للتوافق السياسي الذي تحقق لحل الأزمة السياسية.

كما ستسعى إلى حث الدول المانحة والمؤسسات الدولية ومجموعة اصدقاء اليمن إلى إعادة أنشطتها المتوقفة في مجال دعم التنمية في اليمن، إلى جانب تكثيف الجهود في تطوير التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والقرصنة، وكذا رعاية الجاليات اليمنية في كافة الدول وتعزيز وسائل التواصل الثقافي والإعلامي معها.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع البرنامج العام للحكومة وفريقها الفني المساعد، وإنجازه في الوقت المحدد.. منوها باستيعابها لكثير من الملاحظات التي طرحت في الاجتماع السابق لإثراء مشروع البرنامج.. مؤكدا على تضمين بقية الملاحظات المطروحة في هذا الاجتماع وصياغة مشروع البرنامج بشكله النهائي تمهيدا لعرضه على مجلس النواب لنيل الثقة.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع موازنة الانتخابات الرئاسية المبكرة المزمع اجراؤها في ٢١ فبراير القادم، وذلك بناء على المذكرة المقدمة من وزير المالية بعد الاتفاق مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: ابـراهيـم المعـلـمـي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتير التحرير: علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب 1475-2195
التسويق: 274039 فاكس: 2700064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب للفاكس: 400251
الضالع للفاكس: 431372 أبين للفاكس: 602096 عمران للفاكس: 613388